أثر النظام الدولي لمنع إنتشار أسلحة الدار الشامل في بناء الأمن الجهوي لمنطقة الشرق الأوسط : دراسة حالة الإتفاق النووي الإيراني مع مجموعة 5+1 .

الدكتور: عبد الكريم باسماعيل

أستاذ محاضر (ب)

قسم العلوم السياسية

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

المحور الثاني: الدفاع و المنظومات الأمنية المعاصرة

محاور المداخلة:

-مقدمة:

-مفهوم الانتشار النووي، الأمن الإقليمي و النظام الدولي لمنع الانتشار

-البرنامج النووي الإيراني و التحديات الأمنية والإستراتيجية .

- قراءة في نص الاتفاق النووي

خاتمة: مستقبل منطقة الشرق الأوسط بعد الاتفاق النووي الايراني.

الكلمات المفتاحية:

الإنتشار النووي، الأمن الإقليمي، الإتفاق النووي، الحرب، الدفاع.

مقدمة:

تعتبر منطقة الشرق الاوسط من اهم المناطق التي تشهد تعقيدات امنية وعسكرية حيث ومنذ نهاية الحرب الباردة عرفت المنطقة أكثر من حربين كبيرتين، و مثال العراق واضح في هذا الشأن. كما عرفت العلاقات الإيرانية الغربية تحديات وتهديدات متبادلة بضرب ايران من طرف الولايات المتحدة وحلفائها، كما هددت ايران في مواطن عديدة بمحو اسرائيل من الوجود، مما سبق و نظرا للتداعيات الأمنية التي افرزتها التفاعلات السابقة عمدت الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن و ألمانيا و الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى البحث في انشاء منظومة أمنية إقليمية تهدف الى تطويق خطر انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بعدما ظهر للعيان ومنذ عام 2002 قيام ايران بتطوير برامج نووي، حيث يعتقد الغرب انه لأغراض عسكرية. و بالتالي يمكن اعتبار الالية القانونية من خلال الاتفاق مع مجموعة 5+1 اطارا قانونيا و منظومة اقليمية لحماية منطقة الشرق الاوسط من خطر قيام حرب جديدة.

1-مفهوم الأمن الإقليمي، الإنتشار النووي و النظام الدولي لمنع الإنتشار:

تقتضي الأدبيات أن نوضح مفهوم الأمن الإقليمي، الإنتشار النووي وكذا النظام الدولي لمنع الانتشار كمفاهيم مركزية في هذا البحث:

أ–الأمن الإقليمي: عموما يعتبر الأمن من المفاهيم المركزية الواجب توضيحها، الأمن يعني "أن تكون سليما من الأذى"[1] حيث ينطوي هذا المدلول على الطابع الحسي للأمن، حيث يشاطر قاموس اكسفورد هذا الطرح: "هو الحالة التي تشعر من خلالها بالسلامة وعدم الخوف"[2]، اما ارنولد وولفرز فيرى أن الامن : "يقيس غياب التهديدات الى القيم الأساسية المكتسبة، أو بمعنى شخصي غياب الخوف من ان هذه القيم الأساسية يمكن ان تكون موضوعا لهجوم "[3]. و هو نفس التوجه الذي ذهب اليه الاستاذ باري بوزان عندما وصف الامن بانه : " السعي وراء التحرر من كل تهديد"[4]. هناك عدة مستويات للامن منها القومي و هو متعلق بامن الدولة والاقليمي و هو متعلق بامن مجموعة من الدول المتجاورة.

يعتقد كين بوث انه : " لا يمكن تحقيق الأمن المستمر الا اذا امتنعنا من حرمان الاخرين منه، و يتحقق ذلك اذا نظرنا للأمن بانه عملية تحرر"[5]. أما الأمن الإقليمي فينصرف الى اعادة بناء وتقسيم السبل الواجب اتخاذها لبناء نظام أمن اقليمي على اساس عسكري او اقتصادي او قانوني، حيت اعتبر البعض الامن الاقليمي اتخاذ خطوات متدرجة تهدف الى تنسيق السياسات الدفاعية بين اكثر من طرف، وصولا الى تبني سياسات دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد و سبل مواجهتها، و هناك من يراه : " سياسة مجموعة من الدول تنتمي الى اقليم واحد تسعى الى الدخول في تنظيم و تعاون عسكري لدول الاقليم لمنع اية قوة اجنبية من التدخل في هذا الاقليم. [6]

ب–أما الانتشار النووي فيعني انتقال الاسلحة النووية[7] بين الدول، و تكديسها كتكنولوجيا في الانظمة العسكرية الحديثة، وينقسم الانتشار الى نوعان: عمودي وافقي.

الإنتشار الأفقي: هو انتقال الأسلحة والتكنولوجيا النووية بين الدول قبل توقيع معاهدة عدم الإنتشار عام 1968 . و هي الولايات المتحدة، الاتحاد السوفييتي، بريطانيا، فرنسا و الصين.[8]

الإنتشار العمودي: نعني به تكديس الأسلحة النووية خارج الدول الممتلكة للأسلحة قبل 1968 [9]، و في هذا الاتجاه يؤكد قاموس المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية بان مفهوم الانتشار النووي يتوقف عند انتقال الاسلحة النووي من دولة لأخرى لم تكن تملكها قبل عام 1968[10]، كما يعطي الكسندر باتوف مفهوما اضافيا للانتشار العمودي، بيحث يصفه بانه تكديس الاسلحة بين دولتين من خلال عملية سباق التسلح بينهما[11]، كما حدث مع الولايات المتحدة و الاتحاد السوفييتي ابان الحرب الباردة، أو كما هو حاصل بين الهند و باكستان منذ عام 1998.

ج–أما النظام الدولي لمنع انتشار فنعني به جملة الاتفاقيات القانونية لمنع تكديس و انتقال الاسلحة بين دولتين او مجموعة من الدول او المنظمات و كذا انتقال التكنولوجيا العسكرية من دولة لأخرى. في حين يتعلق الانتشار النووي بالاسلحة النووية فقط، نجد ان النظام الدولي لمنع الانتشار يتضمن كذلك الاسلحة البيولوجية والكميائية. إذن يمكن ان نصف الاتفاقيات الى ثلاثة اقسام:

1-الاتفاقيات و المعاهدات المتعلقة بالاسلحة البيلوجية[12]: هي عديدة نجد منها: اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريووجية و التكنسية و تدمير تلك الأسلحة، هي معاهد متعددة الأطراف فتح المجال للتوقيع فيها في لندن وموسكو و واشنطن افريل عام 1972، و دخلت حيز النفاذ في مارس 1975، وتمنع الاتفاقية الاطراف من استحداث او انتاج او تخزين العوامل الجرثومية او غيرها من العوامل البيولوجية او حيازتها بأية طريقة او الاحتفاظ بها، كما تمنع الاتفاقية ايضا نقل الاسلحة او ايصالها لغرض الاستخدام في الاغراض العدائية في النزاعات المسلحة.

2-الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل الكيميائية: كاتفاقية حطر استحداث و انتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الاسلحة، و هي معاهدة متعددة الطراف تحظر استحداث و انتاج وحيازة وتخزين واستيفاء و نقل و استعمال الأسلحة الكيميائية، فتح باب التوقيع فيها في باريس جانفي 1993 ودخلت حيز النفاذ افريل 1997، حيث تلزم الاتفاقية الطراف بعدم استحداث او انتاج او تخزين او نقل او استعمال الاسلحة الكيميائية او الاعداد لاستعمالها، كما تطالب الاتفاقية بتدمير كافة الاسلحة الكيميائية ومرافق انتاجها.

3-الاتفاقيات الخاصة بأسلحة الدمار الشامل النووية:

أ/ معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية[13]: عبارة عن معاهدة متعددة الأطراف فتح باب التوقيع فيها في 1 جويلية 1968 في لندن و موسكو و واشنطن و دخلت حيز النفاذ في 5 مارس 1970 لمدة 25 سنة، و تم تمديدها الى اجل غير مسمى عام 1995 و تحظى بعضوية عالمية ماعدا (اسرائيل ، الهند و باكستان)، حيث تعتبر اهم اتفاقية دولية لمنع انتشار الأسلحة النووية. اضافة لهذه الاتفاقية هناك العديد من الاتفاقيات الاقليمية لمنع إنتشار الأسلحة و التكنولوجيا النووية نذكر منها[14]:

ب/ معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا الاتينية و منطقة البحر الكريبي (معاهدة تيلاتيلوكو) فبراير 1967.

ج/ معاهدة انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة جنوب المحيط الهادئ (راروتونغا) 1985.

د/ معاهدة اخلاء منطقة جنوب شرق اسيا من الأسلحة النووية (معاهدة بانكوك) ديسمبر 1995.

هـ/ معاهدة اخلاء منطقة افريقيا من الأسلحة النووية (معاهدة بلندبا) افريل 1996.

2 -البرنامج النووي الإيراني و التحديات الأمنية و الاستراتيجية:

في تصريح تليفزيوني لشبكة الأي بي سي (A.B.C) الإخبارية وصف وزير الدفاع الأمريكي ونائب الرئيس الأسبق (ديك تشيني) سياسية الو.م.أ تجاه الدول النووية :

" ..... **الولايات المتحدة فقط لها حق الاختيار بالوقوف ضد أي دولة تمتلك قدرات نووية أو صواريخ ذاتية الاندفاع مع أسلحة نووية. نحن نريد أن نفعل شيئا تجاه هذه المشكلة كما نريد أن نعمل على عدم تكاثر مصادر الأسلحة النووية، و نعتقد بأننا سندافع عن أنفسنا ضد دول العالم**

الثالث في طريق زيادة مقدرتنا وقوتنا في العالم الثالث الذي يمكن أن تتطور فيه تلك القدرات، تخطط الولايات المتحدة مع هذا الأساس و نحن نبحث في العالم في مناطق مختلفة حيث تحاول الدول أن تمتلك أسلحة نووية، أو حيث الصراعات المحلية التي يمكن أن تقزم بتوظيف و استخدام أسلحة نووية ضمن هذه الدول نفسها ... "[15]

إذ يؤكد هذا التصريح لمسؤول أمريكي بارز رغبة واشنطن في كبح تطور البرامج النووية في العالم الثالث، خصوصا إذا كانت هاته البرامج تقوم على أساس عسكري، بل أكثر من ذلك فإن أي من هذه البرامج يعتبر تهديدا مباشرا لها. حيث ينبغي على الولايات المتحدة أن تحمي نفسها من هاته المخاطر.

شكل تحدي إيران للضغوط الغربية لوقف برنامج تطور الأسلحة منذ 2002 عاملا مهما لاشتداد الخلاف عام 2007 مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل توقيف نشاط تخصيب اليورانيوم.[16] و من ثم عملت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بوش الإبن على تضخيم التهديد الإيراني ما دفع وزارة الدفاع إلى تصعيد من نبرتها للتعامل مع إيران، و ذلك من خلال تقديم مشروع قانون للكونغرس من أجل استخدام السلاح النووي تجاه دولة غير نووية،[17] و هو ما تم تفسيره كمقدمة للحرب ضد إيران.

في نهاية عام 2002 برز الخلاف بشأن البرنامج النووي الإيراني بعد التقارير التي قدمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقضي بأن إيران لم تعلن عن حقيقة نشاطاتها النووية، على مدى عقدين حيث خالفت بذلك اتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الذي نصت عليه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية 1968[18] إذ يسود القلق من أطراف عديدة كالو.م.أ والترويكا الأوربية أن إيران تخفي وراء البرنامج السلمي برنامجا سريا يسمح بإنتاج البلوتونيوم و اليورانيوم العالي التخصيب (HEU) من أجل أسلحة نووية.[19]

اهتمت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمنع الإنتشار في الشرق الأوسط للمرة الأولى في دورتها التاسعة والعشرين عام 1974، حيث أدرجت في جدول اعمالها بندا بعنوان انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ودور مصر الرائد والمحوري في هذا الصدد[20] و تتمثل الأهداف الرئيسية لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في تخفيف حدة التوتر و حدة النزاعات الدائرة في المنطقة كما يهدف إلى نشر الإستقرار والأمن على المستويين الإقليمي و الدولي كما يعمل على تسهيل و تشجيع التعاون في مجال تنمية الطاقة النووية و استخدامها في المجالات السلمية كما يجب أن تلعب الدول النووية دورا محوريا في عمليات مراقبة التطور التكنولوجي النووي[21].

تتطرق زينب عبد العظيم محمد إلى الأسباب التي تدفع إيران للحصول على تكنولوجيا نووية، سواء كانت سلمية أم عسكرية وهي على النحو التالي[22]:

1- تأكيد الإعتماد الذاتي الدفاعي الإيراني و عرض مدى التقدم العلمي و التقني الذي وصلت إليه.

2- السعي لتحقيق المساواة و التكافؤ النووي مع بعض دول المنطقة خاصة إسرائيل.

3- دعم المكانة الإقليمية و الدولية لإيران.

4- كون إيران تحيط بها قوى نووية من ثلاث جهات من الشمال روسيا و أوكرانيا و روسيا البيضاء و كازاخستان و من الغرب إسرائيل، ومن الشرق الهند و باكستان.

5- الإستفادة من القيم السياسية و الإستراتيجية للأسلحة النووية حيث توفر هذه الأسلحة الردع و الدفاع و التوازن الإستراتيجي النووي.

6- التواجد الأمريكي القوي في العراق من جهة الغرب و أفغانستان من ناحية الشرق يجعل الأمن القومي الإيراني بين طرفي كماشة الأنياب الأمريكية، خاصة بعد إدراجها في إطار محور الشر من طرف إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج والكر بوش.

يتقن الإيرانيون ما يسمى سياسية الغموض البناء constructive ambiguity الذي يعني إقناع خصوم إيران بقدرتها على إنتاج سلاح نووي خلال فترة زمنية قصيرة فور اتخاذ قرار سياسي بذلك و تعتمد هذه القدرة على ثلاثة ركائز[23]:

-1حيازة الكم الكافي من اليورانيوم منخفض التخصيب الذي يوفر القدر المطلوب من اليورانيوم العالي التخصيب لصنع سلاح نووي عند اتخاذ القرار السياسي ذلك و حيث تسير التقارير الإستخباراتية بامتلاك إيران الكمية الكافية.

-2امتلاك القدرة التكنولوجية على انتاج أليه التفجير النووي ،و وضعها في الرأس الحربية لصاروخ أو قنبلة محمولة جوا.

3-امتلاك وسائل اطلاق هذه الرؤوس الحربية الى أهدفها المحدودة في أراضي الخصوم حيث استطاعت إيران أن تطور في السنوات القليلة الماضية منظومة متنوعة من الصواريخ البالستية، كان آخرها صاروخ (سجيل2) ذا المرحلتين و يعمل بالوقود الصلب، هذا ما دفع الخبراء بالتصريح أن إيران حققت نقلات تكنولوجية مهمة في طريق تحقيق أهدافها النووية.

لقد مر البرنامج النووي الإيراني بأربعة مراحل متمايزة، يمكن تصنيفها على النحو التالي[24]:

- المرحلة الأولى : هي مرحلة النشأة و إقامة البنية الأساسية خلال الفترة (1958_1978)، حيث ترجع البداية الحقيقة للبرنامج النووي الإيراني إلى عهد الشاه (محمد رضا بهلوي) الذي كان اهتمامه بالطاقة النووية جزءا من مهمة تحويل إيران إلى قوة إقليمية حيث أنشأ سنة 1958 مركز للأبحاث النووية في جامعة طهران للقيام بأبحاث الفيزياء النووية ،بعد ذلك وقع مع الولايات المتحدة عام 1967 على اتفاقية حصل بموجبها على مفاعل نووي بمقدار (5) ميغا واط من نوع (Pooltype) تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

- المرحلة الثانية : هي مرحلة اللامبالاة بالطاقة النووية (1979_1985)، وذلك بعد قيام الثورة الإيرانية، إذ أصاب البرنامج النووي نوع من الجمود، و اتخذ صناع القرار و على رأسهم الإمام

الخميني موقفا سلبيا من الطاقة النووية، إضافة إلى رفض الدول الغربية مواصلة التعاون مع إيران في المجال النووي لاسيما بعد أزمة احتجاز الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية بطهران.

- المرحلة الثالثة : مرحلة الإهتمام الجزئي (1986_1990) حيث بدأ البرنامج النووي يعرف مزيدا من الإهتمام ذلك خاصة غداة الحرب العراقية الإيرانية التي أحدث تحولات مهمة في الفكر الإستراتيجي الإيراني، حيث اقتنع صناع لقرار الإيرانيون بضرورة إعادة الإهتمام تدريجيا بالبحث في الطاقة النووية.

- المرحلة الرابعة : مرحلة الإهتمام الكثيف بالطاقة النووية (1991_2005) و تميزت هذه المرحلة بنشاط البرنامج النووي حيث أستحوذ على اهتمام الحكومة الإيرانية. و قد اعتمدت إيران في هذه المرحلة على استراتيجية مزدوجة تقوم على المساعدة لإعادة العمل في مفاعلات بوشهر، والحصول على مفاعلات نووية جديدة و استيراد تكنولوجيا نووية من روسيا إضافة إلى الإعتماد على الصين الشعبية.

من الناحية العسكرية فيعتبر امتلاك السلاح النووي عاملا مهما في تطوير القدرات التقليدية التي تمتلكها إيران، و من تم اكتساب ما يسمي بقدرة الردع النووي ضد كل من تسول له نفسه مهاجمة إيران خصوصا في ظل انتشار القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج و في بعض دول أسيا الوسطي وأفغانستان، إضافة إلى تموقع الأسطول الخامس الأمريكي في بحر العرب و المحيط الهندي. على الحدود الجنوبية لإيران أضف إلى ذلك كله تواجد إيران في محيط تمتلك معظم دوله السلاح النووي و قد تلعب التغيرات الإستراتيجية أو تبادل المواقع والأدوار إلى خسارة إيران لمصالحها الإستراتيجية، ذلك مثل التنافس الإيراني الروسي في بحر قزوين على النفط أو أن يذهب التقارب الهندي الإيراني باستقرار العلاقات الإيرانية الباكستانية.[25]

تنتشر البنية التحتية للبرنامج النووي الإيراني في عديد المدن الإيرانية و هي على النحو التالي :

1-مفاعل بوشهر: و هي منشأة نووية غير كاملة بقوة(2×1200) ميجاواط، حيث كان بناء المفاعل بواسطة ألمانيا، بعد ذلك تفاوضت إيران مع إسبانيا من أجل إكمال و إصلاح المفاعلات بعد مغادرة الألمان، وبحلول سنة 2012 و بعد اتفاقية مع روسيا سيتم بناء مفاعلين إضافيين بالنسبة للمحطة النووية في بوشهر[26] تأخذ هذه المحطة النووية أهميتها إنطاقا من الموقع الذي يشكل خطرا على منطقة الخليج، حيث يوجد موقعه فوق أكثر مناطق العالم من حيث النشاط الزلزالي و في نقطة تلاقي ثلاثة طبقات أرضية[27] .

2-دارخومتين: و هي منشأة نووية غير كاملة (مفاعل 943 ميجاواط) كان من المفترض بناؤه من طرف فرنسا

3-فورغان: موقع مخطط لإنشاء محطة قوي نووية عليه (مفاعلان 2×440 ميجاواط) تبني بواسطة روسيا.

4-أصفهان: و هو المفاعل النووي الرئيسي للأبحاث بدء العمل به عام 1984، و في عام 1987 أصبح المفاعل الرئيسي.

5-خرج: هو مركز أبحاث نووية و موقع مفاعل أبحاث من بلجيكا.

6-معلم جالية: و هو موقع لمنشآت و أبحاث نووية صغيرة خاصة بأعمال الليزر المخصب.

7-سافهند: موقع مخصص لمناجم اليورانيوم و أمامه بعض السنوات لبدء العمل تماما.

8-طهران : هو مركز أبحاث نووية خاصة بالليزر المخصب و قد تم نقل معظم النشاط البحثي إلى أصفهان عام 1987

9-مختبر أمير أباد: يستخدم لأغراض البحث العلمي و تدريب طلاب الفيزياء.

10-موقع ناتانز: يعتقد أن هذا الموقع يستخدم في تخصيب اليورانيوم للأغراض العسكرية إذ يوجد فيها أكثر من ألف جهاز طرد مركزي

11-موقع أراك: يعد هذا الموقع من المواقع المفصلية في دورة إنتاج الوقود النووي و يعمل بالماء الثقيل.

12-مفاعل في مدينة بارجين.[28]

تشير التقارير إلى أن الآجال الزمنية لإنتاج إيران سلاح نووي تتراوح بين السنة و الثلاثة سنوات. فالمعلوم حول السلاح النووي و عملية التخصيب أنه في العموم يمكن الوصول إلى تصنيع قنبلة نووية في أقصر الآجال و لكن السؤال المطروح هو كم عدد القنابل الممكن لإيران اكتسابها حتي تصبح دولة نووية فعلا، يعتقد أنتوني كوردسمان أن إيران تلزمها ثلاثة قنابل لتصبح دولة نووية الأولي تكون لأغراض تجريبية و الثانية تكون من أجل التأكد والثالثة لاكتساب الردع [29]و هذا و تشير التقديرات أن إيران بإمكانها الوصول إلى درجة 3.5 من اليورانيوم 235 أو حتى 20% من نفس النوع ذلك من خلال الإستفادة من ربح الوقت أثناء عملية المفاوضات مع مجموعة 5 +1. و في هذا الصدد يمكن لإيران أن تصل لإنتاج قنبلة نووية ذات وزن 20 كلغ في فترة سنة واحدة أو ثلاثة سنوات.

في الحقيقة تعتبر مسألة فرض مزيد من العقوبات تجاه إيران من طرف إدارة الرئيس أوباما موضوعا يستحق النقاش و ذلك للسؤال الذي يطرح بشدة ما الجدوى من فرض العقوبات على إيران؟ بمعني أن الإدارة الأمريكية ومن ورائها المجتمع الدولي لم يستطع اي منهم بعد صياغة الحزم المتوالية من العقوبات من إسقاط النظام الإيراني، و لا عن التخلي عن البرنامج النووي و منه تخليه عن تحدي المجموعة الدولية.

في ظل عدم جدوى العقوبات الأمريكية و الدولية ضد النظام القائم في طهران، ارتفعت الأصوات داخل إدارة أوباما من أجل التحول عن نهج التصعيد و التهديد بتطبيق الخيار العسكري، إلى انتهاج سياسية الحوار والمفاوضات مع النظام الإيراني إذ يعلق جون كيري كاتب الدولة للخارجية الأمريكية في عهد أوباما ما يلي:

"..... نحن نختلف عن الإدارة السابقة، و هدفنا ليس تغيير النظام في طهران ..... نحن نتحدث عن نظام أمني جديد أو ترتيبات أمنية جديدة تلعب إيران دورا فيها ..... إنه ببساطة اعتراف بالواقع..... "[30]

في 24 نوفمبر 2013، استطاعت إيران التوصل إلى اتفاق جنيف المرحلي مع مجموعة (5+1)، والذي يقضي بأن تلتزم إيران خلال ستة أشهر بوقف تخصيب اليورانيوم 20% و تقليل مخزونها من اليورانيوم العالي التخصيب، و تحويله إلى الأكسيد الأقل خطرا، كما يتوجب على إيران التعهد بالسماح للمفتشين الدوليين بدخول منشآتها النووية يوميا، و عدم تركيب مزيد من أجهزة الطرد المركزي أو تشغيلها. كما ستوقف إيران المفاعل الذي يعمل بالماء الثقيل في منطقة "آراك". المزود بمنشأة لمعالجة البلوتونيوم على المدى الطويل أي تصنيع أسلحة نووية، و بمقتضي الإتفاق يسمح لإيران إنتاج قضبان الوقود النووي لتشغيل مفاعل بوشهر كما يمكن لها أن تحتفظ بمنشآت التخصيب في (ناتانز).

3-الإتفاق النووي الإيراني مع مجموعة 5+ 1 كآلية قانونية لبناء الأمن :

يعتبر فشل نظام العقوبات المتتالي و الحصار الاقتصادي ضد ايران في كبح تطور البرنامج النووي الذي وصل الى مستويات تخصيب تفوق 20% اهم عام في تحول المجموعة الدولية إلى بناء حوار فعال من اجل وقف تطور البرنامج النووي لإيران، فكان الاتفاق المرحلي في نهاية عام 2013. ثم جاء الاتفاق النهائي في جويلية 2016 كوثيقة قانونية ستشكل نهاية لأزمة الاسلحة النووية في الشر الاوسط، هذا ما يوضح أن سياسة الغرب وعلى راسه الولايات المتحدة ليست على خط واحد تجاه القوى النووية الصاعدة خاصة تجاه ايران .

بعد عديد الأيام والساعات الطويلة من المفاوضات توصلت كل من : الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا و الصين من جهة وايران من جهة اخرى الى ما يسمى ب" خطة العمل الشاملة المشتركة الاتفاق النووي الايراني مع مجموعة 5+1 . يتكون هذا الاتفاق من تمهيد الذي حدد أطراف الاتفاق و دور كل واحد منهم، وديباجة و تتكون من 16 بندا، حيث تشير هذه البنود في مجموعها الى ضرورة احترام سلمية البرنامج النووي الإيراني الذي يجب ان يكون في اطار مبدئ الأمم المتحدة و معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية[31].

كما يتكون نص الإنفاق من عدة أقسام هي:

أ/ المجال النووي: حيث يتطرق هذا القسم الى كيفية القيام بأبحاث التطوير والتخصيب والآجال الزمنية لذلك كما يهتم بدور و كيفية عمل كل مفاعل نووي، كما يتطرق الى اجراءات الشفافية وبناء الثقة. حيث جاء هذا كله في 17 نقطة. من 1 الى 17.

ب/ العقوبات: حيث جاءت من المادة 18 الى المادة 33 و تشرح كيفيات رفع العقوبات الدولية خاصة قرارات مجلس الأمن و كذا عقوبات الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة تجاه ايران.

ج/ خطة التنفيذ: جاء في مادتين 34 و 35 ويتحدث عن كيفيات تنفيذ الاتفاق.

د/آلية فض النزاعات: جاء في مادتين 36 و 37. و تتطرق الى كيفيات فض النزاعات التي يمكن ان تنشأ بمناسبة تنفيذ الإتفاق.

و يتبع هذا الاتفاق 5 ملاحق تهتم بتفصيل اقسام الإتفاق.

شكل الاتفاق حول برنامج إيران النووي درسا في فن الوصول إلى تسويات معقولة تحقق جزءً ا من مطالب أطراف الصراع ومصالحهم، لكنه يمثل من جهة أخرى إقرار متبادلًا بين إيران والولايات المتحدة بالفشل حول الأسلوب والنهج الذي اتبعه الطرفان خلال العقود الثلاثة الماضية.

فإيران تقر بقبولها بالشروط القاسية التي نص عليها الاتفاق بسبب عجزها عن الاستمرار في تحمّل التكاليف المترتبة على العقوبات الاقتصادية والمصرفية غير المسبوقة التي فرضتها عليها إدارة أوباما والاتحاد الأوروبي منذ عام 2002. "[31]

أما أميركا، فالاتفاق يمثل إقرار بأنّ سياستها لاحتواء إيران ومحاصرتها قد فشلت في تحقيق أهدافها، وبخاصة في ضوء الأخطاء الأميركية الكارثية في منطقة الشرق الأوسط، و خصوصا احتلالها للعراق عام 2003 ودفعه إلى الفلك الإيراني، وتلكؤها في حل الأزمة في سورية واليمن ما سمح لإيران بمدّ نفوذها في هذين البلدين.

تتجه منطقة الخليج إلى أن تكون مركز فوضى إقليمية من خلال النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة حيث ومنذ سقوط النظام العراقي السابق عام 2003 يلاحظ تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة من خلال التواجد القوي في العاصمة اللبنانية بيروت، وكذا العاصمة العراقية بغداد وكذا العاصمة السورية دمشق، و أخيرا سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء بدعم إيراني، و كذا عملية التنافس المستمر بين طهران والرياض ككل في المنطقة[32]

جاءت مفاوضات مجموعة (5+1) وإيران في إطار عاملين مهمين بالنسبة للعلاقات التركية الإيرانية أما العامل الأول فهو تقريب الرؤى و إدراك النخب الحاكمة في طهران و أنقرة على ضرورة بناء علاقات مستقرة بين أقوى دولتين متجاورتين في المنطقة وجاء ذلك من خلال عمليات تبادل الزيارات على مستوى وزراء الخارجية أو زيارة الرئيس روحاني لأنقرة في إشارة لرغبة البلدين لإعادة أجواء التعاون المشترك التي كانت تربط البلدين قبل اشتعال الثورة السورية[33]، وطبعا جاء هذا الإتجاه الجديد كنتيجة للتقارب الإيراني الأمريكي بعد إمضاء الاتفاق المرحلي نهاية عام 2013، مع عدم إغفال رغبة تركيا وإيران في حل المشكلة المشتركة بينهما وهي الأكراد. هناك مستوى آخر من العلاقات التي فرضته الظروف الأمنية في المنطقة وهي عاصمة الحزم، حيث أعلنت تركيا مساندتها لعاصفة الحزم وذلك وفق الموقف التركي الذي يرجع أساسا لرفض الحوثيين للشرعية وكذا رغبة أنقرة في بعث علاقات مميزة مع الرياض، بل وأكثر من ذلك زار رجب طيب أردوغان طهران عقب انطلاق

عاصفة الحرم و حذرها من مغبة القيام بعمل عسكري مباشر ضد أراضي السعودية لأن ذلك سيكون له انعكاسات وخيمة مع مصالح إيران الإقليمية[34].

يعتقد القادة الإيرانيون أن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي يشكل تفوقا استراتيجيا، ويجعلها في موقع القوة الإستراتيجية في الشرق الأوسط، من وجهة النظر الإستراتيجية لابد من تعديل ميزان القوى بمحاولة اكتساب السلاح النووي[35]. ولو بالتعاون مع روسيا التي تبحث عن إعادة دورها الإستراتيجي الذي فقدته من إعلان غورباتشوف سياسة البروسترايكا والقلاسنوست[36]. اما من وجهة نظر اسرائيل ففان امتلاك ايران لتكنولوجيا نووية حتى لو كانت سلمية يهدد امنها القومي و سيسمح لها بالتخلص من نظام العقوبات الدولية و استرجاع مجموعة من العائدات المالية النفطية المحجوز عليها في البنوك الأجنبية. اضف الى ذلك ان اسرائيل لا تعتقد ان ايران بعيدة اصلا عن امتلاك القنبلة النووية و هذا هو جوهر خلافها مع واشنطن[37].

ترى إيران أنه من حقها امتلاك برنامج ننوي سلمي ما يسهم في زيادة الإستخدامات الطاقوية وكذا استغلاله في برامج العلاج، لكن إذا لم توافق الدول الغربية على رفع العقوبات المسلطة على إيران، و كذا الإقرار بحقها بامتلاك هذا البرنامج فسوف يتم تطويره حتما إلى برنامج ذي طاب عسكري. و هذا ما يدفع إلى دومينو نووي في الشرق الاوسط قاطبة[38].

الخاتمة:

فعلا يمكن اعتبار الاتفاق النووي الايراني كآلية قانونية لتثبيت الأمن في الشرق الوسط، بعد الحربين الكبيرتين التي خاضتهما الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق منذ نهاية الحرب الباردة. يبعث هذا على التأكيد أن الخيارات الأمريكية هي محل تحول و ذلك بسبب تغير الإدراك الإستراتيجي لأدوار الدول في هذه المنطقة وما يجب على كل وحدة أن تلعبه في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة. و هذا من خلال إعادة بناء منظومة الأمن مع الفواعل الخليجية. مع هذا سيعمل الاتفاق النووي الايراني مع مجموعة 5+1 على كبح التهديدات المتبادلة بين ايران واسرائيل ، و كذا الخوف المتنامي بين ايران و مجلس التعاون الخليجي، فرغم اعلان جواد ظريف وزير خارجية ايران و جون كيري ان الاتفاق ليس ممتاز ولكنه افضل ما يمكن الوصول اليه، و سيبعد شبح الحرب عن ايران وتداعياتها عن المنطقة . لكن السؤال المطروح الأن و في ظل رئاسة دونالد ترامب هل ستقوم الولايات المتحدة بالتراجع عن الإتفاق النووي الإيراني؟ و هل ستشهد المنطقة حربا جديدا اذا عادت ايران الى تخصيب اليورانيوم و بمستويات عالية؟

الهوامش :

1. مارتين غريفيش وتيري اوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط.1. 2002) ص. 78.
2. Oxford Word power dictionary. P. 641.
3. Dario. BATTISTILLA, théories des relations international, (paris : presse des sciences po, 3ed. 2009), p. 508.
4. Loc. Cit.
5. سليمان عبد الله الحربي، " مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه و تهديداته دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر" **المجلة العربية للعلوم السياسية**، 19 (صيف 2008)، ص.ص . 9. 30.
6. المكان نفسه
7. هو سلاح يعتمد في قوته التدميرية على عملية الانشطار النووي وكنتيجة لهذا الانشطار يكون انفجار اصغر قنبلة نووية اكبر بكثير من قوة انفجار اضخم القنابل التقليدية. وتم تفجير القنبلة أ (bomb. a)، في 16 جويلية 1945 في صحراء نيو مكسيكو المريكية. تنقسم الاسلحة النووية الى ثلاثة انواع: الاسلحة النووية الانشطارية وتنقسم الى قنابل الكتلة الحرجة و قنابل المواد المخصبة، الاسلحة النووية الاندماجية وتنقسم الى القنابل الهيدروجينية و القنابل النيترونية، أما الاسلحة النووية التجميعية فتنقسم الى القنابل ذات الانشطار المصوب و القنابل الانشطار ذات الضغط العالي.
8. ساد هذا النوع من الانتشار ابان الحرب الباردة ، حيث تم تفجير اول قنبلة في 1945/07/16 في صحراء نيو مكسيكو الامريكية، و في 1949/07/14 اوا قنبلة نووية سوفييتية في سيبيريا، في 1952/10/3 اول قنبلة نووية بريطانية،

في 1960/02/13 اول قنبلة نووية فرنسية في صحراء رقان الجزائرية، و في 16 / 10/ 1962 اول قنبلة نووية صينية.

9. و هذه الدول هي الهند وباكستان و اسرائيل
10. مارتن قريفيش و تيري اوكلاهان ، مرجع سابق، ص. 86.
11. Alexei. ABATOV, « horizontal proliferation : new challenges, http://eng.globalaffairs.ru/number/n_2911 .
12. سامح ابو العينين، " انشاء منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل و الاتفاقيات ذات الصلة ،" **السياسة الدولية** 177. (جويلية 2009)، ص.ص، 226. 235.
13. سامح أبو العينين، " جهود منع الإنتشار النووي في الشرق الأوسط، " **السياسة الدولية**، 180 (أفريل 2010) ، ص.ص، 20. 22.
14. لتفاصيل أكثر يمكن مراجعة المرفق (أ) : اتفاقية تحديد الأسلحة و نزع السلاح ص. 601. من كتاب: التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي، الكتاب السنوي 2012.
15. فريدا عزيز، **النظام الدولي الجديد والقرن الواحد و العشرين**، (بيروت: دار الرشيد، ط.1، 1994)، ص.52.
16. شانون ن. كايل، "الحد من الأسلحة النووية وعدم انتشارها" في مركز دراسات الوحدة العربية (محرر)، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، تر: مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2008)، ص.540.

17. هادي قبيسي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة و الواقعية**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2008)، ص. 139.

18. شانون. كايل، شانون ن. كايل، "الحد من الأسلحة النووية وعدم انتشارها" المرجع السابق. ص. 540.

19. المكان نفسه.

20. سامح ابو العينين، "جهود منع الإنتشار النووي في الشرق الأوسط،" **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الدولية و الإستراتيجية)، 180 (أفريل2010)، ص.ص : 20.22.

21. سامح ابو العينين راشد، "انشاء منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل و الاتفاقيات ذلت الصلة،" **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية) 177، (جويلية2009)، ص.ص، 226. 235.

22. زينب عبد العظيم، **الموقف النووي في الشرق الأوسط في اوائل القرن الحادي والعشرين**، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط.1، 2007)، ص.150.

23. صفوت الزيات، " احتمالات اندلاع حرب في منطقة الشرق الأوسط 2007– 2010" **مجلة دراسات شرق اوسطية**، (الأردن عمان، مركز دراسات الشرق الوسط)، 52 (صيف2010)، ص.ص ، 43. 53.

24. فهد مزبان الخزار وحيدر عبد الواحد ناصر، "الأزمة النووية الإيرانية التطورات والدلالات الإستراتيجية،" **مجلة دراسات ايرانية**، (البصرة، جامعة البصرة، مركز الدراسات الإيرانية)، 3–5 (2006)، ص.ص، 199. 223.

25. المرجع نفسه، ص.ص، 229. 269.

26. ستار الدليمي، مرجع سابق، ص.ص، 127. 150.

27. اسماء محسن العجمي، "تقرير عن الملف النووي الإيراني، مفاعل بوشهر،" (الكويت منشورات مجلس الأمة الكويتي)، متوفر على الموقع التالي: http://www.kna.kw/research/boshhr/01.pdf .

28. ميثاق خير الله جلود، "موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني 2002–2010"، **دراسات اقليمية**، (الموصل، جامعة الموصل مركز الدراسات الإقليمية) 24 (2011)، ص.ص، 209، 253.

29. Abdullah Toukan and Anthony H. Cordesman, **option dealing with Iran's nuclear program**, (Washington DC :center for strategic and international studies, 2010), p.51

30. طلال عتريسي، "ايران والولايات المتحدة احتمالات الصدام المسلح،" **مجلة دراسات شرق اوسطية**، (الأردن عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط)، 51 (ربيع 2010)، ص.ص، 87. 94.

31. خطة العمل الشاملة المشتركة الإتفاق النووي الإيراني مع مجموعة 5+1 الموقع في 14 جويلية 2015. بالعاصمة النمساوية فيينا. يمكن الإطلاع عليه في الموقع التالي:
http://www.twitt-book.com/wp-content/uploads/2015/07/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%AA%D9%87-%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9-5-1-%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%A8%D9%8A-%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%81.pdf

32. المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، قراءة في الإتفاق النووي الإيراني، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.dohainstitute.org/file/Get/cdf690b0-d180-48af-b4d1-53c274569e54.pdf .

33. حمد بن محمد ال رشيد، "أمن الخليج في مواجهة التحديات الجديدة،" **دراسات استراتيجية**، (الجزائرالعاصمة مركز البصيرة للدراسات)، 17 (مارس 2012)، ص.ص، 129. 142.

34. محمد جابر ثلجي، "التقارب الإيراني الأمريكي و العلاقات التركية الإيرانية: الفرص والتهديدات المحتملة،" مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الإنترنت في الموقع التالي:
http://studies.aljazeera.net/files/iranfuturerole/2014/03/201433195519564582.html

35. محمد سمير الرنتيسي، "عاصفة الحزم حدود التنافس التركي الإيراني،" (مركز الجزيرة للدراسات،) متاح على الانترنت في الموقع التالي: http://studies.aljazeera.net/reports/2015/04/20154593155867397.htm .

36. شيماء معروف فرحان، مستقبل اقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية بين الإنفراد الأمريكي و الإحتكار الإسرائيلي،" **مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية**، (بغداد جامعة المستنصرية مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية)، 26(2009)، ص.ص، 43. 70.

37. *Viatcheslav Avioutskii, **Géopolitiques continentales : Le monde au XXIe siècle** , (Paris: Armand Colin, 2006), p.213.*

38. محمد عباس ناجي، "اسرائيل و الملف النووي الإيراني: ضغوط متواصلة و مكاسب متعددة،" **ملف الأهرام الإستراتيجي**،(القاهرة مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية)، 211(جويلية2012)، ص.ص، 83. 84.

39. توفيق هامل، "التبعات الإستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني،" مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الإنترنت على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2015/7/2/201572725195757 34Strategic-Iran-nuclear.pdf .